أنباء لبنانية

اقتحام الوزارات والمطالبة باستقالة الوزراء مستمران.. وسلامة يشكّل لجنة في مصرف لبنان لإعادة هيكلة المصارف

عون يرد «ضمناً» على الراعي.. وتبخر «المازوت» يهدد بالانقطاع عن «الإنترنت»

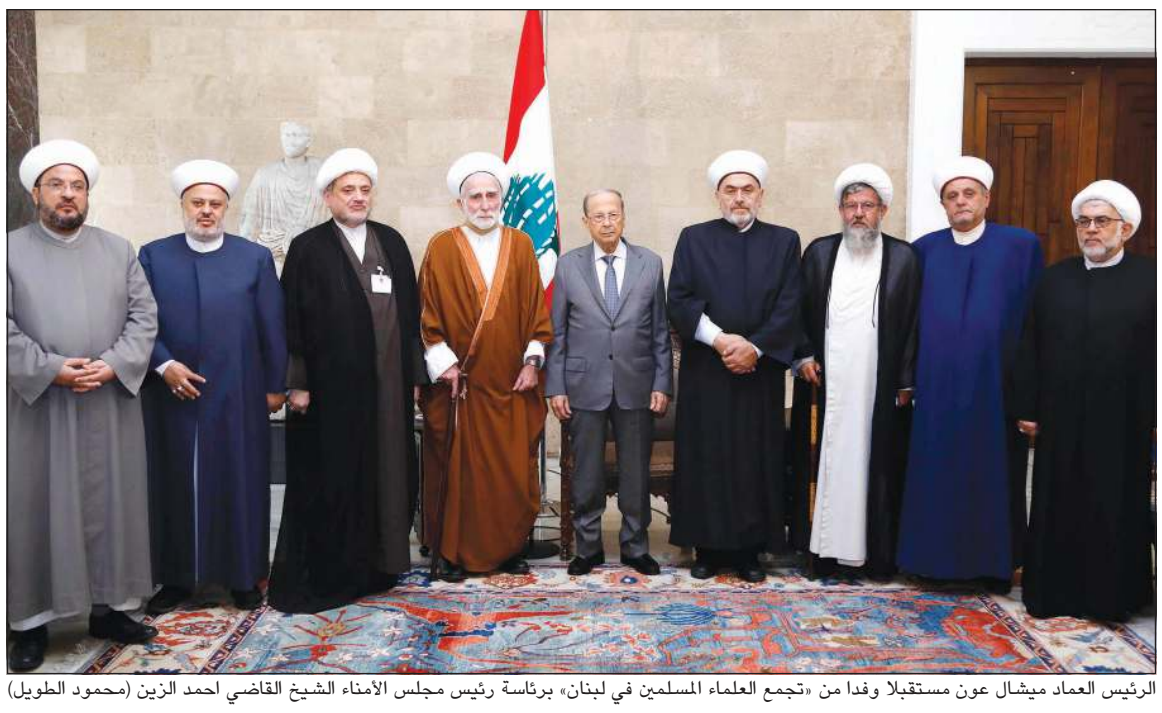
الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا وفدا من «تجمع العلماء المسلمين في لبنان» برئاسة رئيس مجلس الأمناء الشيخ القاضي احمد الزين (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

أثار تصريح الأمين العام للجامعة العربية احمد أبوالغيط حول خطورة الوضع في لبنان، اهتماما سياسيا بالغا، خصوصا ان الخطورة التي تحدث عنها تتجاوز الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة، الى الخشية على السلم الأهلي وسط عدم استشعار السلطة وعدم استدراكها لخطورة الموقف، وتغليبها المصالح الضيقة على مصلحة الوطن.

وجاءت تحذيرات أبوالغيط، وسط تحسب اللبنانيين لما يشاع عن مظاهر عسكرية إسرائيلية وتصريحات تحذيرية من مسؤولين إسرائيليين، عشية التمديد للقوات الدولية في جنوب لبنان، وعلى أبواب الانتخابات الأميركية، التي دخلت في صلب التوقعات والقراءات اليومية للبنانيين.

وبالتوازي، تتعاظم التراجعات المعيشية والاقتصادية عموما، وتنشط التحركات الشارعية، وبعد اقتحام ناشطين لمبنى وزارة الشؤون الاجتماعية لمطالبة الوزير رمزي مشرفية بالاستقالة الفورية على خلفية اعتداء حراسه على المحامي الناشط واصف حركة، توجهت مجموعة أخرى الى مكتب وزير الطاقة ريمون غجر مطالبة إياه بالاستقالة ايضا، لفقدان مادة المازوت من الأسواق وتخزينها في البقاع لحساب احد الوزراء تمهيدا لتهريبها الى سورية، بحسب صحيفة «النهار» البيروتية عن احد زعماء الأحزاب.

وإذا كان فقدان «الفيول اويل» فرض نوعا من التقنين القاسي على إمداد الكهرباء، فإن «تبخر» مادة المازوت، كما يقول الوزير غجر، أفضى الى فرض التقنين على مولدات التيار في الأحياء والمباني والشركات ومحطات ارسال الهاتف الخليوي والإنترنت التي يستأجرها لبنان عبر مقدمي الخدمات من مصر وقبرص وتركيا، التي تؤمن ربطه بالشبكة العنكبوتية «الإنترنت».

الحركة السياسية المحلية، مازال محورها مبادرة البطريرك الماروني بشارة الراعي، التي شهدت نوعا من الصد من جانب الرئيس ميشال عون، الذي قلل أمس من أهمية الحياد الذي هو عماد مبادرة الراعي، من حيث تأكيده «الالتزام بالدفاع عن النفس سواء، كنا محايدين او غير محايدين».

عون اشترط جوابا على مبادرة البطريرك التوافق بين المكونات اللبنانية، الذي هو الأساس لأي اختيار يتناول الواقع اللبناني، واعتبر ان الوفاق الوطني هو الضمان لأي حل للأزمة اللبنانية، ما يعني أنه لا حوار ولا حياد خارج التفاهم مع حزب الله وحلفائه الممانعين.

وأوضحت مصادر بعبدا أنه لا خلاف بين الرئيس عون والبطريرك الراعي، بل هناك تباين في وجهات النظر.

الراعي شرح من بعبدا مفهومه للحياد الإيجابي المفيد والناشط، من دون الدخول في الشؤون السياسية والصراعات والأحلاف، ويكون في ذات الوقت المدافع الأول والمعزز للعدالة والتسامح، وطبعا باستثناء إسرائيل دائما.

لكن إعلام حزب الله والتيار الوطني الحر، تعامل مع موقف البطريرك من العداوة مع إسرائيل، بالشك وعدم كفاية الإشارة الى ثابتة العداء لها، وإذا كان التيار الحر اعتمد الصمت تاركا معالجة الأمر مع بكركي إلى الرئيس عون، فإن قناة الجديد القريبة من خط الممانعة رأت أنه كان على الراعي أن يرسم حدود الموقف من إسرائيل بوضوح اعتبارا من عظته الأولى في الخامس من يوليو، ثم يطالب بما يشاء من السيادة التي تخرقها إسرائيل يوميا في الجو والبر والبحر.

وفي السياق المصرفي اصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مذكرة إدارية بتشكيل لجنة لإعادة هيكلة المصارف في لبنان برئاسة بشير يقظان، النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان.

واللافت أن الرئيس بري ومثله المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ابتعدا عن هذا الجدال، في حين أخذت دار الفتوى علما بالمبادرة واكتفت بتأكيد الاحترام لمبادرة البطريرك الذي فاجأ المتحمسين له باستقباله سفير إيران محمد جلال فيروزينا صباح أمس، الذي بدوره أعلن من بكركي أن بلاده لا تتدخل في شؤون لبنان الداخلية من حيث المبدأ، وقال: «نحن في إيران على أتم الاستعداد أن نقف بكل ما أوتينا من قوة موقف الداعم والمؤازر والمساعد للبنان حكومة وشعبا».

مصادر قريبة من بكركي قالت ان البطريرك يستقبل كل طالب موعد، وهو استقبل سفراء عرب وأجانب لكن من أقلقهم الموقف تمنوا لو أنه أرجا الموعد قليلا تعبيرا عن التحفظ حول توريطات إيران للبنان في مختلف المجالات. ويبدو أن حزب الله طلب موعدا من البطريرك الراعي لزيارته أيضا، علما ان هناك لجنة مشتركة لمعالجة الأمور بين بكركي والحزب.

في هذه الأثناء، ربطت الإدارة الأميركية اي مساعدة خارجية للبنان بالإصلاح الهادف الى إقفال مزاريب الهدر وترشيق بنيان الدولة، وتقليم أظافر الطبقة السياسية الحاكمة، والخروج من جلباب حزب الله، في وقت بعث وزير الخارجية ناصيف حتي برسالة الى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عبر سفير لبنان في واشنطن يأمل فيها استثناء الكهرباء والترانزيت والمنتجات الزراعية من مدرجات «قانون قيصر» السوري، وسط توقع مصادر لبنانية مطلعة، عدم الاستجابة الأميركية.

في غضون ذلك، جرى إطلاق «الجبهة المدنية الوطنية» التي تضم عددا كبيرا من مكونات انتفاضة 17 أكتوبر من فندق هيلتون في بيروت امس الأول، كأول إطار سياسي للثورة، مهمته التأكيد على الثوابت.

قطاع التأمين يتخبط: أزمة لبنانية جديدة تضاف إلى اللائحة

بيروت ـ جويل رياشي

الاستشفاء وقطاع التأمين (الصحي او المتعلق بالسيارات)، قضية جديدة أم أزمة، لا فرق في المصطلح، تضاف الى اليوميات اللبنانية.

مصطلح جديد دخل اليوميات اللبنانية: الحالات الاستشفائية «الباردة» تنتظر، مصطلح اعتمدته المستشفيات بالنسبة الى مرضى يقصدونها طلبا للعلاج، وصنفت حالاتهم بالباردة، كالخضوع لمنظار خاص بالمعدة او القولون، او صور أشعة بالرنين المغناطيسي او مقطعية للكشف عن حالات معينة، الى عمليات المرارة والزائدة الدودية وغيرها... أمور أدرجتها المستشفيات في غير الحالات الطائرة، عبر عملية «فلترة» للمرضى من خلال أقسام الطوارئ، يتقرر في نتيجتها استقبال مرضى الحالات الطارئة. اما الحالات التي يستطيع أصحابها الانتظار، فسميت بـ«الحالات الباردة»، التي يغادر على أثرها المريض المستشفى، الى موعد لاحق، ربما حين تشتد حالته.

تتعدد الأسباب وراء الخطوات الطبية الجديدة، وأبرزها المستحقات المالية للمستشفيات في ذمة وزارة الصحة اللبنانية، والتي وصلت الى أرقام مالية كبيرة بالليرة اللبنانية، تسدد منها الحكومة عبر وزارة المالية أجزاء بسيطة، لا تفي بالحد الأدنى بحسب نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون.

موضوع آخر لم يخرج الى العلن بعد، يتخطى تعرفة وزارة الصحة والضمان الاجتماعي، يتعلق بشركات التأمين التي تسدد الفواتير الطبية وفق أسعار خاصة بها معتمدة من قبل المستشفيات. وقد تحدث البعض عن انسحاب ما يحصل في تأمين السيارات على التأمين الطبي، لجهة التزام شركات التأمين التسديد وفق التعرفة الرسمية لسعر صرف الدولار الأميركي في مصرف لبنان، وهي 1500 ليرة لبنانية، فيما سعر الصرف الفعلي في السوق السوداء يتخطى الثمانية آلاف ليرة.

وقد بدأ عدد من المستشفيات الكبرى المعروفة في المناطق، الاحجام عن استقبال مرضى مشمولين بعقود تأمين صحي كاملة، في وقت ألح البعض الى ضرورة تسديد فوارق مالية تتخطى نصف قيمة الفاتورة الاستشفائية من جيب المريض!

وفي السياق عينه ولكن من ناحية تأمين السيارات، أدى هذا الأمر الى إقفال كاراجات كبرى تعنى بتصليح السيارات، بسبب الفوارق المالية مع الزبائن، والتي تصل الى عشرات الأضعاف من القيمة الفعلية للفاتورة الناجمة عن حوادث السير، الى بوالص التأمين المتعلقة بالسيارات المسروقة، حيث بات تعويض صاحب السيارة المسروقة لا يتخطى فعليا قيمة ألفي دولار أميركي من ثمنها!

وبحسب جوني خالد، أحد الشركاء في مؤسسة عائلية معروفة بتصليح السيارات في عمشيت على ساحل جبيل (بين بيروت وطرابلس)، «لم نجد مفرا من إقفال أبوابنا تفاديا لإحراج مع الزبائن، وخشية الوقوع في خسارة مادية كبرى جراء الاستمرار». ودعا خالد الراغبين بتجديد بوالص التأمين الخاصة بسياراتهم، «الى الوقوف عند النقطة والفاصلة مع مندوبي الشركات، والاستفهام عن الحقوق والواجبات، وكيفية تسديد الشركات أثمان الحوادث او تعويضات سرقة السيارات».

وكان زبائن عدة تريثوا في تجديد عقود تأمين السيارات التي تغطي الحوادث كاملة، لانتفاء قيمتها الفعلية، بحسب غالبيتهم، الأمر الذي انعكس أزمة جديدة على طرقات لبنان، وتحول الى مزاح ونكات عبر تطبيقات الهواتف الذكية، عن تفضيل الوعكة الصحية على عطل في السيارة.

في المقابل، يعول البعض على تدخل وزارة الاقتصاد للوصول الى اتفاق مع شركات التأمين وإعادة التأمين، لجهة تصويب الأمور بالنسبة الى البوالص التي تغطي الاستشفاء وحوادث السيارات، تفاديا لانهيار قطاع لطالما اعتبر خير ضامن للأفراد والمؤسسات في لبنان. الا ان الحل لن يكون من خارج بوابة فرض نفقات إضافية على المواطن الراغب بإبرام عقود تأمين على أنواعها، ما يعني مزيدا من الأكلاف على الأفراد وتاليا ما تبقى من الشركات التي توفر هذه الخدمات.

أنباء سورية

تزامناً مع مرور عقدين على حكم الأسد

انتخابات جديدة لمجلس الشعب ومرشحون معاقبون بموجب «قانون قيصر» الأميركي

صورة لمرشح لمجلس الشعب على احد الابنية التي دمرتها الحرب في حلب (أ.ف.ب)

وكالات: ينتخب السوريون المقيمون في مناطق سيطرة الحكومة، مجلس الشعب الجديد بعد غد، في استحقاق يتزامن مع مرور 20 عاما على تسلم الرئيس بشار الأسد الحكم خلفا لوالده الذي أمضى نحو 3 عقود في السلطة ايضا. وأمضى الأسد الابن نصف رئاسته وسط حرب شعواء فاقمت مأساة السوريين الذين تشرد أكثر من نصفهم بين نازح داخليا ولاجئ خارجيا.

ويخوض 2100 مرشح، بينهم رجال أعمال بارزون مدرجة أسماؤهم على قائمة العقوبات الغربية، سباق الوصول إلى البرلمان، في انتخابات تجري كل أربع سنوات، ودائما ما يفوز حزب البعث الحاكم الذي يترأسه الأسد بغالبية المقاعد.

وهذه ثالث انتخابات تجرى بعد اندلاع الانتفاضة ضد حكم الأسد في مارس 2011 قبل أن تتحول الى حرب طاحنة. وتم تأجيل موعدها مرتين منذ أبريل على وقع تدابير التصدي لڤيروس كورونا المستجد، الذي تتصاعد أرقام الإصابات به منذ منتصف الشهر الماضي.

ويتوجه الناخبون للإدلاء بأصواتهم في 7313 مركزا في مناطق سيطرة الحكومة.

وقالت عضو اللجنة القضائية العليا للانتخابات القاضية هبة فطوم لوكالة فرانس برس: «انتخابات هذه الدورة التشريعية تأتي في وقت ينتشر الجيش السوري على مساحات أوسع من السابق»، علما أن معظم محافظة إدلب وأجزاء واسعة من ريفي حلب واللاذقية خارجة عن سيطرة دمشق وتسيطر عليها فصائل المعارضة، كما أن أكثر من ربع مساحة البلاد يسيطر عليها الأكراد تحت مسمى «الإدارة الذاتية».

وأضافت: «هناك صناديق في الغوطة الشرقية وريف إدلب، ومناطق أخرى لم تكن فيها مراكز انتخابية في الدورة الماضية».

في شوارع دمشق وريفها، انتشرت وفق مراسلي فرانس برس صور لمرشحين كثر بينهم عن محافظتي الرقة (شمال) الخاضعة لسيطرة ميليشيات قوات سوريا الديموقراطية (قسد) الكردية، وإدلب الواقعة تحت سيطرة فصائل معارضة، بعدما أعلنت اللجنة القضائية فتح مراكز انتخابية لمواطني المحافظتين.

وخصصت محافظة حلب على سبيل المثال سبعة مراكز انتخابية لأبناء إدلب، و3 مراكز للنازحين من الرقة. كما خصصت مراكز انتخابية مشابهة في محافظات حماة (وسط) وطرطوس واللاذقية (غرب) ودمشق.

ولا يمكن للسوريين خارج البلاد، وبينهم ملايين اللاجئين المشاركة في الاقتراع. ونقل موقع صحيفة «الوطن» عن عضو اللجنة القضائية العليا للانتخابات رياض القواس، أنه «لا يحق للمغتربين الإدلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس الشعب إلا في المراكز الموجودة داخل البلاد بحسب قانون الانتخابات».

ويضم مجلس الشعب 250 مقعدا، نصفهم مخصص للعمال والفلاحين، والنصف الآخر لباقي فئات الشعب.

واحتلت صور رجال أعمال مرشحين مساحات كبيرة في العاصمة، أبرزهم النائب الحالي محمد حمشو والمدرج على لائحة العقوبات الأميركية. وورد اسمه الى جانب رجل الأعمال خالد زبيدي في الرزمة الأولى من عقوبات «قانون قيصر» الأميركي الذي دخل حيز التنفيذ الشهر الماضي، وشملت 39 شخصا وكيانا بينهم الأسد وزوجته أسماء.

وترى عبير ديبة (32 سنة)، مترجمة، أن «مطالب الناس دائما هي ذاتها، وترتبط بالوضع المعيشي والخدمي».

وتضيف: «ربما خلال الحرب كانت الأولوية للأمان، لكن اليوم عادت الأولوية إلى الحالة الاقتصادية». وتشهد سورية منذ نحو 10 سنوات، أي نصف ولاية الرئيس الأسد تقريبا، أسوأ أزماتها الاقتصادية والمعيشية، تترافق مع انهيار قياسي في قيمة الليرة وتآكل القدرة الشرائية للسوريين الذين يعيش الجزء الأكبر منهم تحت خط الفقر.

القضاء يسمح لـ«عروس داعش» بالعودة لبريطانيا للدفاع عن حقها في الجنسية

عروس داعش

لندن ـ رويترز: أصدر قضاة بريطانيون أمس حكما بأحقية الفتاة شميمة بيغوم الملقبة بـ«عروس داعش» والتي سافرت من لندن إلى سورية للانضمام إلى تنظيم داعش بالعودة إلى بريطانيا للطعن في سحب الجنسية البريطانية منها.

وكانت بيغوم سافرت للانضمام للتنظيم وهي في الخامسة عشرة من عمرها لكنها تريد الآن العودة. إلا أن السلطات سحبت الجنسية البريطانية منها لدواع أمنية. وقال قضاة محكمة الاستئناف إن السبيل الوحيد الذي يمكن أن يتحقق به لها الطعن بشكل منصف وفعال على القرار هو السماح بعودتها لبريطانيا. وانتقدت وزارة الداخلية البريطانية هذا القرار. وقالت متحدثة باسم الوزارة في بيان «هذا قرار مخيب جدا للآمال من جانب المحكمة. سنتقدم الآن بطلب لاستئناف هذا الحكم وعدم سريانه لحين البت في أي استئناف لاحق».

وأضافت «الأولوية القصوى للحكومة لاتزال الحفاظ على أمننا الوطني والحفاظ على سلامة الشعب».

حالات كورونا جديدة في إدلب

وكالات: أكد وزير الصحة في الحكومة السورية المؤقتة المعارضة تسجيل ثلاث حالات جديدة بڤيروس «كورونا» المستجد في محافظة إدلب، ليصل عدد الحالات الإيجابية إلى 11 حالة معظمهم من الكادر الطبي منذ تسجيل أول حالة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة شمال غرب سورية منذ الخميس قبل الماضي.

وأوضح وزير الصحة أن عدد التحاليل التي ظهرت نتائجها اول من امس 48 تحليلا، منها ثلاث حالات إيجابية في منطقة «سرمدا» شمال إدلب، و45 كانت نتائجهم سلبية، مشيرا إلى أن عدد التحليل الكلي منذ انتشار الڤيروس قد بلغ 2743 تحليلا، بينهم 11 حالة إيجابية وحالة تعاف واحدة، وباقي النتائج سلبية، حسبما نقل موقع «زمان الوصل». وأضاف المسؤول الصحي أن مخبر الرصد الوبائي في إدلب يعمل على أخذ مسحات بلعومية يومية لمخالطين للحالات الإيجابية الأولى، مع الأخذ بجميع طرق الوقاية والتباعد الاجتماعي ضمن المناطق التي سجلت فيها الحالات، واشار أنه من المتوقع زيادة طفيفة في عدد الحالات الإيجابية خلال الأيام القادمة، وقد يتبعها ارتفاع حاد بعد شهرين.

وأوصى الوزير بارتداء الكمامة لجميع المدنيين في المناطق المحررة بشكل إلزامي، وتطبيق سياسة التباعد الاجتماعي في كل المناطق، مشيرا إلى أنه في حال حدث تزايد في الحالات الإيجابية سيتم اتخاذ إجراءات إضافية أخرى لمنع تفشي الڤيروس بشكل أكبر.